إتفاق شولتز ـ بيغن حول لبنان حلقة في سلسلة الهجمة الامبريالية

مرة اخرى بعد اتفاقات كامب ديفيد تقدم الادارة الامريكية "نموذجا" آخر لحصيلة "مساعيها السلمية" و"لحرصها" المزعوم على السيادة الوطنية لكل بلد من بلدان الشرق الاوسط كما كان يردد معونوها الدبلوماسيون ومثلما كانت اتفاقات كامب ديفيد سبيلا لمرابطة القوات واجهزة التجسس والصواريخ الامريكية في سيناء، وتمريرا لحكومة بيغن لتكثيف خطوات "ضم" الاراضي العربية المحتلة، واداة لاستخدام مصر قاعدة لخدمة مشاريع الهيمنة الامريكية بعد ان كانت قاعدة لحركة التحرر العربية، كذلك الامر بالنسبة للاتفاقية الجديدة التي وضعها شولتز بخصوص لبنان.

ان الامبريالية الامريكية واتباعها في منطقة الشرق الاوسط، ومنهم حكام الرجعية العربية، يحاولون تصوير الاتفاقية كانها حدث مستقل عما سبقه، وعن محمل وقائع الهجمة الامبريالية الموجهة ضد حركة التحرر العربية، والتي زادت شراسة منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد. وكما كانت سابقا "الخطوة ـ خطوة" التي تعني بالعربي الفصيح "التراجع خطوة خطوة" سبيلا لاستسلام النظام المصري، كذلك جرى التعامل مع باقي انظمة الرجعية العربية حيث تكون حصيلة التراجع خطوة خطوة تراجعا استراتيجيا على مستوى المنطقة باكملها، وحيث يكون في مركز هذا التراجع الاستراتيجي تصفية القضية الفلسطينية باعتبارها لب الصراع في منطقة الشرق الاوسط.

وعلى اساس هذا النهج رحبت انظمة الرجعية العربية باتفاقية شولتز ـ بيغن، واعتبرتها "انتصارا" على حد تعبير وسائل الاعلام السعودية والكويتية. واخذت تحضر للخطوة التالية في الهجمة الامبريالية بالانتقال الى التعريض بسوريا واتهامها بانها بموقفها المعارض للاتفاقية تعرقل "الانسحاب" الاسرائيلي من لبنان! ولم ينس احد بعد كيف ركزت هذه الوسائل الاعلامية "العربية" اثناء الغزو الاسرائيلي الامريكي للبنان هجومها على سوريا والاتحاد السوفييتي، وتجاهلت مسؤولية الامبريالية الامريكية ودورها في ذلك الغزو، بل وساندت تحركاتها الدبلوماسية الرامية لتحقيق اهداف ذلك الغزو، ثم رحبت بخلاعة بمشروع ريغان التصفوي الذي يشكل هو الاخر جزءا من تلك الاهداف. وهي بتاييدها الان لاتفاقية شولتز ـ بيغن انما تواصل نفس النهج بغض النظر عن ادعاءاتها المنافقة بالحرص على "سيادة" لبنان.

وليست مصادفة ابدا ان يكون مؤيدو اتفاقية شولتز ـ بيغن هم انفسهم مؤيدو مشروع ريغان، والمتضامنون مع نظام كامب ديفيد في مصر، والمشتركون في اللجان العسكرية المشتركة مع اميركا، والواضعون بلادهم تحت تصرف وزارة الدفاع الامريكية!

ان كل هذه المواقف منسجمة مع نفسها لانها حلقات في سلسلة الهجمة الامبريالية التي يساندونها ويشاركون فيها. وهم يعلمون ان تمرير اتفاقية شولتز ـ بيغن يعني التمهيد لتمرير مشروع ريغان وضرب حركة التحرر العربية بمجموعها، وضمان مراكزهم ومصالحهم الطبقية الاستغلالية في ظل الهيمنة الامبريالية الامريكية على نحو "اكثر عصرية" ـ كما يظنون ـ مما كان عليه الامر في ظل السيطرة الاستعمارية البريطانية!

ولا يمكن فهم تلك المواقف على نحو آخر لان اتفاقية شولتز ـ بيغن تتحدث عن نفسها. وحتى اشد انصارها حماسا لا يمكن ان تنطوي من استقلال وسيادة لبنان، وانها تمنح اسرائيل صلاحيات عسكرية ومخابراتية من اراضي لبنان، وتعطيها الاذن بادخالها قواتها متى قررت، اي اسرائيل، وجود "حظر" على امتها. وهي تمثل اول سابقة ترابط فيها قوات اسرائيلية فوق ارض عربية بموافقة عربية وتشكل سابقة امام اي متمرد محتمل، او متعاون لينكل "بمليشياته" عند الحدود مع اسرائيل في دول عربية اخرى ويعترف به بعد ذلك في اتفاق مماثل لاتفاق شولتز ـ بيغن.

ان هذا الاتفاق، اي اتفاق شولتز ـ بيغن، استجاب لجميع المطالب الاسرائيلية ولكن تحت اسماء واصطلاحات وادوات اخرى فالمنطقة "الامنية" التي حددتها اسرائيل لدخول قواتها في بداية الغزو اصبحت الان تحت سيطرة سعد حداد وامركا واسرائيل. ومحطات الانذار تحولت في الاتفاق الى مراكز "عملياتية". وفوق ذلك مركز اهم واخطر يقام في قلب العاصمة اللبنانية نفسها باسم "مكتب ارتباط"!

هذا ما حققته المساعي "السلمية" جدا "و "المحلصة" لمبعوث الامبريالية الامريكية، والتي يشيد بها الرجعيون العرب!

ولا يستطيع اي وطني عربي امام هذه النتيجة لمساعي واشنطن الا ان يستذكر بداية اعتماد المسؤولين اللبنانيين وحلفائهم من حكام العرب على تلك المساعي.

كانت هذه البداية قراري مجلس الامن الدولي ٥٠٨ و ٥٠٩ الداعيين الى انسحاب القوات الاسرائيلية بدون قيد او شرط من جميع الاراضي اللبنانية. وكانت واشنطن من بين المؤيدين لهذين القرارين. وعلى اساس ذلك صار تبرير الدور الاميركي من قبل الرجعية العربية. والان اخذت هذه الرجعية نفسها تصفق لاتفاق شولتز ـ بيغن المتناقض تماما مع قراري مجلس الامن المذكورين اعلاه.

والذريعة للرضوخ لهذا التناقض ولتبرير الاستمرار في الاعتماد على الدور الاميركي هي، كالعادة، "انقاذ ما يمكن انقاذه" وكأن هذا العالم العربي الزاخر بكل مقومات صون الكرامة الوطنية والسيادة الاقليمية، والمفعمة شعوبه بالعزة والطموح لبناء اوطانها المستقلة والسير بها على طريق التقدم، لا يملك غير الانحناء امام الامبريالية، ولا حول له ولا طول الا لمد يد الاستجداء نحو واشنطن!

ان هذا، بالتاكيد، ليس عالم الشعوب العربية، بل عالم الرجعية المدينة بوجودها لحراب واشنطن واسرائيل والمتواطئة معهما ضد مصالح شعوب هذه المنطقة.

والدلائل جميعها تشير الى ان اتفاق شولتز ـ بيغن ليس نهاية المطاف. والتصريحات الصادرة عن مسؤولين اسرائيليين واميركيين عن احتمال اللجوء الى الحرب في حالة رفض سوريا الموافقة على الاتفاق تعني انه ليس لاعادة "السلام" الى المنطقة كما يزعم واضعوه، وانما للاستقال الى مرحلة جديدة في الهجمة الامبريالية يكون هدفها سوريا ومنظمة التحرير كعائقين امام مشروع ريغان، ومشاريع فرض الهيمنة الامبريالية الامريكية على كامل المنطقة.

ولا نحتاج احد الى مصادر خاصة لنتعرف على هذه الحقيقة. فالاستعدادات قائمة على قدم وساق، وتهيئة الممرات جارية من خلال التهويل عن استعدادات سوريا الدفاعية، وتعاونها مع الاتحاد السوفييتي، وتطور التضامن بينها وبين منظمة التحرير. وافتعال حملة اعلامية تشكك في نوايا سوريا تجاه شقيقها لبنان، ومشاركة وسائل اعلام الرجعية العربية فيها بدلا من التضامن مع سوريا وفضح الاهداف المبيتة ضدها.

ان مشاركة الرجعية العربية في حملة التشكيك ضد سوريا، وحملتها ازاء التهديدات الموجهة لها، بل وتبنيها لنفس الموقف الامبركي الاسرائيلي من سفر بعض عائلات موظفي السفارة السوفييتية في بيروت لقضاء اجازة الصيف في بلادها، تذكر بالممهدات التي سبقت غزو لبنان في الصيف الماضي. وتؤكد على ان الذين فشلوا في تمرير مشروع ريغان يراهنون الان على ازالة العقبات من طريقه بواسطة الحرب!

وفي ظل هذا الخطر تحاول الرجعية العربية "تحييد" الجماهير العربية وايهامها بان تمرير اتفاق شولتز ـ بيغن يفتح الطريق امام حل المشكلة الفلسطينية على اساس مشروع ريغان بالطبع. وهي تعمل على زيادة معاناة الجماهير الفلسطينية في الاراضي المحتلة بامل دفعها للقبول به. ومع ان هذا المشروع مرفوض ومفضوح الاهداف، فانه يمثل "بداية" المساعي الامبركية مثلما كان قرار مجلس الامن رقم ٥٠٨ بخصوص الانسحاب غير المشروط من لبنان، "البداية" التي انتهت باتفاق "الاذعان" كما وصفه بحق الرئيس السوري. اما "نهاية" هذه المساعي التي كانت بدايتها رفض حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، فستكون بالتاكيد اسوأ من "البداية" بكثير.

ولهذا ليس هناك من خيار سوى معارضة اتفاق شولتز ـ بيغن ومواجهة الاحتمالات المترتبة على محاولة تنفيذه، والتي يخيم شبحها الان فوق سهل البقاع!

من اجل هذا باتت وحدة كل القوى المعارضة للهجمة الامبريالية ملحة اكثر من اي وقت مضى. ومن اجل هذا غدا التضامن مع سوريا ومنظمة التحرير والحركة الوطنية اللبنانية مسؤولية ومهمة مقدمة على كل ما عداها لا دفاعا عن استقلال لبنان وسيادته فحسب بل عن كل بلد عربي وفصيلة وطنية.

بقلم
بشير البرغوثي

الحرص الاردني المزعوم على المصلحة الفلسطينية!

تبدي الاوساط الرسمية الاردنية قلقا ملحوظا ازاء التقارب الحاصل بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية كما تبدي هذه الاوساط قلقها ايضا وعلى نفس المستوى، بالنسبة لتطور العلاقات السورية ـ السوفييتية. فقد قالت صحيفة "الشعب" الاردنية مثلا، ان التقارب السوري مع الاتحاد السوفييتي يثير المخاوف الامريكية ويدفع الولايات المتحدة للتشدد في مواقفها، على حد قول الصحيفة. وتشير الاوساط الدبلوماسية الى ان هذه الحملة الاردنية قد اعتبرت بمثابة رفض مباشر للاقتراح الفلسطيني بضرورة قيام تنسيق بين منظمة التحرير والاردن وسوريا على اساس قرارات قمة فاس.

ومما يثير الانتباه ايضا بان النظام الاردني الذي تشن وسائل اعلامه حملات متواصلة ضد سوريا، يحاول تبرير هذه الحملات بالحرص على القضية الفلسطينية، كما يحاول تقديم نفس المبررات للدفاع عن اجراءاته ضد المواطنين في المناطق المحتلة. فكل المواقف الاردنية بما في ذلك تاييد مشروع ريغان ومن ثم تاييد الاتفاقية اللبنانية ـ الاسرائيلية، لتنطلق مما يسمى بالحرص الاردني المزعوم على المصلحة الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

ومن الواضح هنا ان هذا "الجمع" الاردني بين الحرص على المصلحة الفلسطينية وبين شن الحملات المعادية ضد حلفاء واصدقاء منظمة التحرير والشعب الفلسطيني لا يمكن فهمه الا على خلفية المحاولات الرجعية المبذولة لاحتواء نضال الشعب الفلسطيني ضمن اطر يرفضها ولا تخدم تطلعاته وآماله في التحرر والاستقلال!

واذا كان الاردن حريصا فعلا على المصلحة الفلسطينية فان وجود سوريا والصداقة مع الاتحاد السوفييتي يقدم ضمانات اعمق واكبر لهذه المصلحة.

○

عرض عسكري لرافضي الخدمة

نشرت صحيفة "جيروزلم بوست" الرسالة التالية التي وصلتها من احد قرائها ويدعى "ريتشارد ايستون" من كيبوتس زكفا هنسي"..

اود ان الفت انتباه القراء الى الاسلوب غير الرسمي الذي ابتدأ يستخدمه الجيش الاسرائيلي في التعامل مع الجنود الذين يرفضون اداء خدمتهم في لبنان لاسباب ضميرية.

ويتمثل هذا الاسلوب في اجبار الكثير من الجنود على زيارة طبيب الامراض العقلية في الجيش لاثبات جنونهم وذلك قبل ان تجرى محاكمتهم وارسالهم الى السجن.

ان معرفتي بهذه الحقيقة المدهشة قد جاءت بناء على معلومات من احد الاطباء الذين "عالجوا" بعض هؤلاء الجنود بدون نجاح طبعا.

وتشير الرسالة بعد ذلك الى ان الطبيب الذي جرت الاشارة اليه آنفا قد تحول بدوره الى رافض للخدمة ايضا..

○